معمل الكحول يعود للعمل

مدير عام شركة سكر حمص لـ«الوطن»: أعلنا عن تشغيل معملي السكر والزيت بالأجرة لمصلحة الغير

حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير عام شركة سكر حمص عبدو محمود في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة بعد أن تمكنت من تأمين المادة الأولية لمعمل الكحول (مادة المولاس) بكمية ١٢٥٠ طناً والانتهاء من عمليات المعايرة في المعمل، ستعيد إقلاع معمل الكحول اليوم بطاقة إنتاجية تصل إلى ١١ طن كحول طبي يومياً ونحو ١,٢ طن كحول صناعي، وذلك بعد توقفه لمدة دامت نحو ٤ أشهر متتالية.

وأشار إلى أنه يتم تشغيل المعمل حسب الحاجة والإنتاج فيه مرتبط بالطلب على المنتج، لافتاً إلى أن كمية إنتاج المعمل وصلت إلى ٣٨٥ طناً كحول طبي و٤٢ طن كحول صناعي و٤٩,٥٦ طناً من غاز الكربون خلال العام الجاري.

وبيّن محمود أنه يتم تشغيل معمل الخميرة بكامل طاقته الإنتاجية لتزويد محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية وحماة) بحاجتها من مادة الخميرة الطرية، مشيراً إلى أن الكميات الإجمالية التي أنتجها المعمل بلغت ٥٢٨ طناً خلال تشرين الثاني الماضي، لتكون الكمية الإجمالية المنتجة منها منذ بداية العام ٥٤٦٠ طناً.

ولفت إلى أن معمل السكر ما زال متوقفاً عن العمل حتى تاريخه لعدم توافر المواد الأولية، مشيراً إلى أنه يتم الإعلان بشكل مستمر لشراء ٢٥ ألف طن سكر خامي من قبل المؤسسة العامة للسكر من دون جدوى وأنه تم مؤخراً الإعلان للشراء عن طريق المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، وتم أيضاً الإعلان عن إمكانية تشغيل المعمل بالأجرة لمصلحة الغير لكمية ٢٥ ألف طن سكر أحمر خام بما يحقق ريعية اقتصادية للشركة.

وأشار إلى أن معمل الزيت متوقف حالياً بعد أن تم الانتهاء من تصنيع كامل كميات بذور القطن الموردة إلى الشركة من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان (محلج الوليد) لموسم ٢٠٢٠ – ٢٠٢١، بحيث تمت تصفية المعمل بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٠ وقد بلغت كمية بذور القطن المصنعة خلال التشغيل نحو ٢٥٠٢ طن نتج منها كمية ٣٥٨ طن زيت قطن مكرر لغاية تاريخه، كاشفاً عن أنه بهدف الاستفادة من طاقة المعمل والحيلولة دون توقفه بعد الانتهاء من تصنيع كميات بذور القطن المتوافرة بالشركة، تم الإعلان عن عصر وتصنيع بذور القطن أو دوار الشمس الزيتي بالأجرة لمصلحة الغير وفق دفتر شروط فنية وحقوقية تم إعداده لهذه الغاية.

وبيّن أن قسم الصابون متوقف حالياً أيضاً وأن الإنتاج فيه مرتبط بتشغيل معمل الزيت لتحقيق جدوى اقتصادية، لافتاً إلى أن القسم أنتج كمية ١٤١٠ أطنان صابون شعبي لغاية تشرين الثاني.

وبيّن محمود أن قيمة مبيعات الشركة من مختلف المواد الرئيسية والثانوية وصلت إلى نحو ١٢ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الجاري حتى نهاية تشرين الثاني الفائت، لافتاً إلى أن قيمة الأرباح التقديرية التي حققتها الشركة خلال تلك الفترة وصلت إلى ١,٧ مليار ليرة، بينما بلغت قيمة منتجات الشركة من مختلف المواد ما يزيد على ٩,٥ مليارات ليرة.

> ١٢ مليار ليرة مبيعات الشركة و١,٧ مليار أرباحها منذ بداية العام

وتحدث محمود عن أهم الصعوبات التي تعانيها الشركة ومنها قدم بعض الآلات في الخطوط الإنتاجية للمعامل، ما يؤدي إلى استهلاك زائد في مستلزمات الإنتاج عن المعايير الإنتاجية إضافة إلى زيادة مصاريف الصيانة لهذه التجهيزات، والصعوبة الكبيرة في تنفيذ الكثير من مشاريع الخطة الاستثمارية نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض حالياً وصعوبة فتح الاعتمادات الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في معدل تنفيذ الخطة وخاصة مع صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج ذات المنشأ الخارجي بأسعار مناسبة، ما يؤثر سلباً في تكلفة المنتج وهامش الربح للمواد لتبقى أسعار الشركة منافسة في الأسواق، إضافة إلى صعوبة تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الصيانة وارتفاع أسعارها والانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، مشدداً على إمكانية تشغيل معملي السكر والزيت بالأجرة لمصلحة الغير في حال عدم توافر مستلزمات الإنتاج والصيانة.

قضايا زراعية وخدمية على طاولة مجلس محافظة الرقة

زعيتر: ٨٠ مليون ليرة إعانة للبلديات ولتعيين عمال نظافة وشراء أجهزة إطفاء

محمود الصالح

اكد رئيس مجلس محافظة الرقة محمد زعيتر أهمية دعم قطاع الزراعة في الريف المحرر، كونها تشكل الاعتماد الأساسي في نشاط أبناء المحافظة، نتيجة غياب أي نشاط صناعي أو تجاري يمكن أن يشكل مردوداً مجزياً لأبناء المنطقة.

وبيّن زعيتر في تصريح لـ«الوطن» أنه خلال انعقاد مجلس محافظة الرقة في مدينة حماة ناقش المجلس في دورته الأخيرة الكثير من القضايا التنموية والصحية والتربوية، مضيفاً: ونظراً لخصوصية الرقة كمحافظة زراعية تم التركيز على تأمين مستلزمات العملية الزراعية ابتداء من البذار والأسمدة والمحروقات.

وبيّن رئيس المجلس أن أغلب المشاريع الزراعية في الرقة قائمة على الري الحكومي سواء في الريف الشرقي المحرر أم الغربي، حيث تقوم المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي بتوفير مياه الري من نهر الفرات لكل المشاريع التي تمت صيانتها بشكل دوري.

ولفت زعيتر إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة المروية في الريف المحرر تصل إلى ٢٨ ألف هكتار تزرع بالقمح والقطن والذرة الصفراء والمحاصيل الأخرى، مشيراً إلى أن عضو المكتب التنفيذي ومدير الزراعة بينا للمجلس أن مستلزمات الزراعة من بذار وأسمدة ومحروقات متوافرة، حيث قام فرع محروقات في الرقة بتوفير كل احتياجات المشاريع الزراعية والآليات التي تنقل المحاصيل الزراعية والجرارات التي تحرث الأراضي من مادة المازوت بالتنسيق مع مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين وإشراف محافظ الرقة.

وبيّن رئيس المجلس وجود حاجة ملحة لمجفف الذرة الصفراء في الريف المحرر لأن جميع إنتاج الرقة وهي المحافظة الأولى في إنتاج الذرة الصفراء تم تجفيفه على الطرقات العامة، لافتاً إلى أنه يتم الآن التواصل مع وزير الزراعة لتركيب مجفف بتمويل من المنظمات الدولية العاملة في المحافظة.

وأشار زعيتر إلى أن طن الذرة الصفراء في الريف الشرقي يصل سعره إلى حدود مليون ليرة، أما في الريف الغربي فيصل إلى ١,٣ مليون ليرة سورية.

وأشار زعيتر إلى أنه تم خلال العام الحالي تقديم إعانات مركزية للريف المحرر تصل إلى ٨٠ مليون ليرة سورية لإنجاز النافذة الواحدة ولدعم البلديات ولتأمين عمال للنظافة وأجهزة إطفاء لعدد من البلدان في ريف الرقة.

وأوضح رئيس مجلس المحافظة أن من القضايا التي ناقشها المجلس في هذه الدورة موضوع تأمين أجهزة غسيل للكلى في الريف المحرر لأن المرضى يضطرون للذهاب إلى محافظة دير الزور للغسيل بشكل أسبوعي، حيث بين مدير صحة الرقة للمجلس أن هناك شركة ستبدأ الآن بتركيب أجهزة غسيل للكلى مقدمة من منظمة الصحة العالمة وستوضع في الخدمة قريبا جداً. وأشار إلى أن مديرية الصحة قامت بتأمين ٢٣ أسطوانة أوكسجين من دير الزور وهي جاهزة للاستخدام في المديرية في الدبسي وفي الريف الشرقي.

وأكد رئيس المجلس أنه تم طرح مشكلة نقص مياه الشرب في مدارس السبخة، والمطالبة بزيادة عدد السلل الغذائية المقدمة من فرع الهلال الأحمر في الرقة، ولفت إلى أنه ونتيجة عدم وجود إنترنت في الريف المحرر تم استثناء محافظة الرقة من تطبيق سعر الأسطوانة الحر، حيث تباع الأسطوانة للمواطنين بقيمة ١١ ألف ليرة لجميع المواطنين وحسب ما هو متوافر من كميات في تلك المنطقة.

وطالب أعضاء المجلس بزيادة حصة الريف الغربي من مادة الغاز المنزلي نظراً لعدم وجود كهرباء في الريف الغربي بشكل نهائي.

وطلب رئيس مجلس المحافظة بتسمية الشوارع والساحات في الريف المحرر بأسماء شهداء الوطن تخليدا لبطولاتهم وتكريساً لقيم التضحية والفداء. كما طالب الحكومة بتخصيص الريف المحرر في الرقة باعتمادات إضافية من أجل إقامة مناطق حرفية وصناعية في مراكز المدن الرئيسية في الريف المحرر، والإسراع بإصلاح الجسر القائم على طريق الرقة دير الزور في موقع الشريدة لأن استمراره بالوضع الحالي سيؤدي إلى فيضانات في فصل الشتاء لأنه يحجز الآن مسيل الأمطار المتجه إلى نهر الفرات.

• أرشيف

شكاوى من حرمان المعلمين المعينين بمسابقة العقود من تعويض طبيعة العمل

نقيب معلمي دمشق لـ«الوطن»: متابعة حثيثة والمرسوم واضح وسيتم إنصاف الجميع

طلال ماضي

حرمت وزارة التربية أكثر من ٤٢ ألفاً من المعينين في مسابقة العقود الأخيرة من طبيعة العمل، وهي من ضمن استحقاقهم وفق المرسوم التشريعي رقم (٢٧) لعام ٢٠٢٠ القاضي بمنح العاملين في وظائف تعليمية في وزارة التربية تعويض طبيعة عمل شهري بنسبة ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري النافذ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ والملغين عملاً إدارياً بنسبة ١٠ بالمئة.

وقدم عشرات المعلمين شكوى إلى صحيفة «الوطن» يقولون فيها: نحن اليوم كمعينين جد استلمنا الصفوف، ونعمل داخل القاعات الصفية، لكن للأسف حرمنا من مكرمة السيد الرئيس طبيعة العمل أسوة بالمعلمين المثبتين، والحجة أن صك التعيين عقود سنوية تتجدد.

ولفت المعلمون في شكواهم إلى أن المرسوم أقوى من قرار الوزارة ومن المفترض أن يتم منحهم طبيعة العمل.

وقال المعلمون: نحن نعمل خارج محافظاتنا وندفع أجوراً مرتفعة للنبوت وأجور مواصلات ونعيش في ظروف صعبة حتى الخبز نشتريه بالسعر الحر، ونشتري كيلو الغاز بـ٨٠٠٠ ليرة، ونعاني من البرد، داعين إلى العمل على حل الإشكال الإداري وإنصافهم.

عشرات آلاف المعلمين عبّروا في مجموعات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» بأسماء مجموعات «معاً للمطالبة بطبيعة العمل» و«معاً لتوطين التعليم» وغيرها وكتبت المعلمة مروى «بدكم تقرقونا التعليم والذهاب إلى المدرسة، وعيب عنجد عيب نحن تعبنا ما بنستاهل طبيعة عمل»، بينما كتبت المعلمة خلود «إن طبيعة العمل من حقنا»، وكتبت المعلمة أماني «من حقنا طبيعة العمل ما بكفي العمل بالريف ومناطق بعيدة ومواصلات صعبة»، وسأل المدرس معمار «هل يعقل أنه في هذا الواقع أن يكون راتب الفئة الثالثة ممن يقبض تعويض طبيعة العمل أعلى من راتب الفئة الأولى».

وحسب مصادر صحيفة «الوطن» فإن الإشكال الذي حدث بسبب عدم ذكر صرف طبيعة العمل ضمن العقود الموقعة مع الناجحين بمسابقة العقود، مع الإشارة إلى أنه لا يوجد اعتراض من الجهاز المركزي للرقابة المالية على صرف التعويض، والمشكلة متوقفة في وزارة المالية لإيجاد المخرج القانوني لصرف تعويض طبيعة العمل.

وأكد نقيب معلمي دمشق عهد الكنج في تصريح لـ«الوطن» أن المتابعة حثيثة ودقيقة من قبل وزارة التربية ونقابة المعلمين ومحاسب الوزارة لمنح العقود طبيعة العمل أسوة بالمعلمين المثبتين الموجودين داخل الصف، وسيتم منحهم بعد إزالة العقبات التي تمنع صرف طبيعة العمل، لافتاً إلى متابعة هذا الأمر مع وزير التربية ومع وزارة المالية للوصول إلى حل هذه المشكلة، آملاً أن يتم حلها في أقرب وقت ممكن، وصرف المستحقات للمعلمين مع بداية العام القادم.

وقال الكنج: إن المرسوم التشريعي رقم (٢٧) لعام ٢٠٢٠ واضح وأن المعينين وفق مسابقة العقود يستحقون هذه المكافأة، وتمت المطالبة بها أكثر من مرة تحت قبة مجلس الشعب.

> ٦٦٠٠ مدرّسة يطلبن الانتقال من دمشق إلى اللاذقية وطرطوس

وبالنسبة إلى تحديد مركز العمل بالنسبة للمدرسين بيّن الكنج أنه يوجد نحو ٦٦٠٠ مدرسة تقدمن بطلبي للانتقال من دمشق إلى محافظتي طرطوس واللاذقية ودعا إلى تشكيل لجنة تدرس واقع المعلمين وإمكانية تحديد مركز عمل وخاصة لزوجات الشهداء وزوجات العسكريين والمعيلات لأهلهن، مع تحديد مدة زمنية لنقل بقية المدرسات حسب الإمكانية، وفق آلية واضحة وتطبيق يمكن لكل مدرسة معرفة متى يأتي دورها بالنقل.

فهل سينعم عشرات آلاف المعلمين المعينين في مسابقة العقود الأخيرة بطبيعة العمل وتثبيتهم في وظائفهم بدلاً من التفكير بالتقدم إلى مسابقات أخرى للفوز بمسابقة أخرى فيها طبيعة العمل التي ارتفعت من ٧ إلى ٤٠ بالمئة وأصبحت عليها القيمة بعد حسابها على الراتب الحالي.